

اسمالة الوفا العظم



جمهورية مصر العربية

رئاسة الجمهورية

الجريدة الرسمية

التمن ٣ جنيهات

العدد	الصادر في ١٩ ذى الحجة سنة ١٤٣٤ هـ	السنة
٤٣	الموافق (٢٤ أكتوبر سنة ٢٠١٣ م)	السادسة والخمسون

00425505

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية

رَأْسُةَ الْجُمْهُورِيَّةِ

الجريدة الرسمية

الثلث ٣ جنيهات

العدد	الصادر في ١٩ ذي الحجة سنة ١٤٣٤ هـ	السنة
٤٣٠	الموافق (٢٤ أكتوبر سنة ٢٠١٣ م)	السادسة والخمسون

محتويات العدد :

قرارات رئيس جمهورية مصر العربية

رقم الصفحة

- قرار رقم ٦١٤ لسنة ٢٠١٣ بإعادة ترتيب أقدمية السيد/ هيثم غندور إبراهيم غندور -
 ٣ المستشار المساعد من الفئة (أ) بهيئة قضايا الدولة
 قرار رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١٣ بتعيين السيد/ نضال القاسم محمد عصر -
 ٥ نائباً لمحافظ البنك المركزى للمدة المتبقية لمجلس إدارة البنك المركزى المصرى
 قرار رقم ٦٢٤ لسنة ٢٠١٣ باستبدال اسم السيد الدكتور/ محمد المخزنجى -
 بصفته العضو الاحتياطى لاتحاد الكتاب المصرى باسم السيد الدكتور/
 ٦ محمد علاء عبد الهادى

قرارات رئيس مجلس الوزراء

- قرار رقم ١١٠٧ لسنة ٢٠١٣ باستبدال نص المادة الأولى من قرار محافظ البحيرة
 رقم ٦٩١ لسنة ٢٠٠٩ بنص آخر
 ٧ قرار رقم ١١١٣ لسنة ٢٠١٣ بشأن تخصيص قطعة أرض ملك الوحدة المحلية
 بقرية كوم زمران التابعة لمركز الدلنجات - محافظة البحيرة لمديرية أمن البحيرة
 لإقامة نقطة إطفاء عليها
 ١٠ قرار رقم ١١٢٢ لسنة ٢٠١٣ باستبدال نص المادة الأولى من قرار محافظ البحيرة
 رقم ٦٨١ لسنة ٢٠٠٩ بنص آخر
 ١٣ قرار رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠١٣ باستبدال نص المادة الأولى من قرار
 رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٤٠ لسنة ٢٠٠٨ بنص آخر
 ١٥

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦١٤ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم هيئة قضايا الدولة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى حكم المحكمة الإدارية العليا - الدائرة الثانية - موضوع - فى الطعن
رقم ٤٢٨٦٠ لسنة ٥٦ ق عليا الصادر بجلسة ٢٦/١/٢٠١٣ ؛
وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة قضايا الدولة بجلسة ٢٨/٥/٢٠١٣ ؛
وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يُعاد ترتيب أقدمية السيد/ هيثم غندور إبراهيم غندور - المستشار المساعد من الفئة (أ)

بهيئة قضايا الدولة ، ليكون كالتالى :

(ولا - الوظيفة :

قرار رئيس الجمهورية الطعون فيه	تاريخ الأقدمية	
٢٢١ لسنة ٢٠٠٠	١٠/٥/٢٠٠٠	مندوب
٢٧٢ لسنة ٢٠٠١	٢٦/٨/٢٠٠١	محام
٤٠٤ لسنة ٢٠٠٤	٩/١٢/٢٠٠٤	نائب
٢٦٤ لسنة ٢٠٠٥	٨/٨/٢٠٠٥	مستشار مساعد (ب)

على أن يكون لاحقاً للسيد/ علاء عبد الفتاح إبراهيم تركى ، وسابقاً على السيد/

محمد حسن إبراهيم عطية .

ثانياً - فى وظيفة مستشار مساعد (أ) اعتباراً من ٢٧/٧/٢٠٠٨ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣ لسنة ٢٠٠٨ على أن يكون تالياً للسيد / هشام محمد الحسينى الطنطاوى ، وسابقاً على السيد / هيثم محمود السعيد ناصف - المستشارين المساعدين من الفئة (أ) بالهيئة .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ ذى القعدة سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٣٠ سبتمبر سنة ٢٠١٣ م) .

عذلى منصور

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

(رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١٣)

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٤٢ لسنة ٢٠١١ بشأن الحد الأقصى للدخول وربطه بالحد الأدنى ؛
وعلى النظام الأساسى للبنك المركزى المصرى الصادر بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٤ ؛

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠١١
بتشكيل مجلس إدارة البنك المركزى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٣ بتعيين محافظ البنك المركزى المصرى ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٣ ؛
وعلى ترشيح محافظ البنك المركزى ؛
وبناءً على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يُعين السيد / نضال القاسم محمد عصر - نائباً لمحافظ البنك المركزى للمدة المتبقية
لمجلس إدارة البنك المركزى المصرى الصادر بتشكيله قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠١١ ، وتحديد معاملته المالية بقرار من مجلس إدارة البنك بما لا يجاوز
الحد الأقصى الوارد فى المرسوم بقانون رقم ٢٤٢ لسنة ٢٠١١ المشار إليه .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٣ أكتوبر سنة ٢٠١٣ م) .

عدلى منصور

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٢٤ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٠ لسنة ٢٠١٣ :

وعلى كتاب اتحاد الكتّاب الوارد بتاريخ ٩/١٠/٢٠١٣ بترشيح عضو احتياطى

بلجنة الخمسين بديلاً للسيد / محمد المخزنجى :

قرر:

(المادة الاولى)

يُستبدل باسم السيد الدكتور/ محمد المخزنجى - بصفته العضو الاحتياطى لاتحاد

الكتّاب المصرى فى اللجنة المشكلة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٠ لسنة ٢٠١٣

المشار إليه اسم السيد الدكتور/ محمد علاء عبد الهادى .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ ذى الحجة سنة ١٤٣٤ هـ .

(الموافق ١٢ أكتوبر سنة ٢٠١٣ م) .

عدلى منصور

قرار رئيس مجلس الوزراء**رقم ١١٠٧ لسنة ٢٠١٣****رئيس مجلس الوزراء**

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١١ بحل المجالس الشعبية المحلية ؛
وعلى قرار محافظ البحيرة رقم ٦٩١ لسنة ٢٠٠٩ ؛
وعلى طلب محافظ البحيرة ؛
وعلى ما عرضه وزير التنمية المحلية ؛

قرر :**(المادة الاولى)**

يستبدل بنص المادة الأولى من قرار محافظ البحيرة رقم ٦٩١ لسنة ٢٠٠٩
المشار إليه النص الآتى :

"تخصص قطعة الأرض البالغ مساحتها ١٢ قيراطاً الواقعة بناحية بحرى الفرنساوى
التابعة لقرية كوم النصر - مركز المحمودية والمملوكة للوحدة المحلية للقرية لصالح مديرية
الشباب والرياضة بالبحيرة بغرض إقامة مركز شباب عليها ، وحدودها كالتالى :

- الحد البحرى : بطول ٦٩٠ , ٩٠ م .
 - الحد القبلى : بطول ٢٠ , ٧٠ م ثم أرض زراعية ملك حسن منيسى .
 - الحد الشرقى : بطول ٣٠ , ٣٠ م ثم جسر ترعة حمد منيسى .
 - الحد الغربى : بطول ٢٨٠ , ٩٠ م وباقى ملك حسن منيسى .
- وذلك حسب الحدود والأبعاد الواردة فى الكروكى المرفق" .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٥ ذى القعدة سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق أول أكتوبر سنة ٢٠١٣ م)

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ حازم الببلاوى

بإسمه
لجنة
العلماء

بإسمه
لجنة
العلماء

الحمد لله رب العالمين
بإسمه
لجنة
العلماء

الحمد لله رب العالمين بإسمه لجنة العلماء	<p>بإسمه لجنة العلماء</p>	الحمد لله رب العالمين بإسمه لجنة العلماء
	<p>بإسمه لجنة العلماء</p>	



قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١١١٣ لسنة ٢٠١٣

بشأن تخصيص قطعة أرض ملك الوحدة المحلية بقرية كوم زمران
التابعة لمركز الدلنجات - محافظة البحيرة
لمديرية أمن البحيرة لإقامة نقطة إطفاء عليها

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١١ بحل المجالس الشعبية المحلية ؛
وعلى طلب محافظ البحيرة ؛
وعلى ما عرضه وزير التنمية المحلية ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تخصص قطعة أرض ملك الوحدة المحلية بقرية كوم زمران التابعة لمركز الدلنجات
محافظة البحيرة بمساحة ١٢٥م^٢ بالمجان لمديرية أمن البحيرة لإقامة نقطة إطفاء عليها ،
وجودها هي :

الحد البحرى : شارع .
الحد القبلى : أرض فضاء داخل الحيز العمرانى ملك الوحدة المحلية ثم محطة
صرف صحى كوم زمران .
الحد الشرقى : بطول ١٠م مركز طب الأسرة .
الحد الغربى : شارع بعرض ٦م مدخل محطة صرف كوم زمران .
وذلك حسب الحدود والأبعاد الواردة فى الكروكى المرفق .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .
صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٤٣٤ هـ
(الموافق ٢ أكتوبر سنة ٢٠١٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء
دكتور/ حازم الببلاوى

محافظة البحيرة

الوحدة المحلية لقرية كوم زمران

محضر معاينة لأرض ملك الوحدة المحلية

لإقامة نقطة إطفاء كوم زمران عليها

إنه فى يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/٥/٢٢ قامت اللجنة المشكلة من :

السيد / على عبد التواب شرارة رئيساً

السيد / سعيد حسن محبوب عضواً

السيد / سعيد أنور يدوى عضواً

السيد / مديح رمضان كمال عضواً

بمعاينة المكان المراد إقامة نقطة إطفاء عليه فوجدت الآتى :

١- المساحة ١٢٥م^٢ ملك الوحدة المحلية لقرية كوم زمران وحدودها كالاتى :

الحد الغربى : شارع .

الحد الغربى : شارع بعرض ٦ أمتار مدخل محطة صرف كوم زمران .

الحد الشرقى : بطول ١٠ أمتار مركز طب الأسرة .

الحد القبلى : أرض قضاء داخل الحيز العمرانى ملك الوحدة المحلية

ثم محطة صرف صحى كوم زمران .

٢- المكان داخل الحيز العمرانى لقرية كوم زمران .

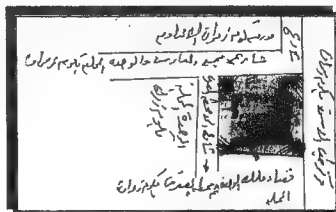
٣- الوحدة المحلية لقرية كوم زمران ليس لديها مانع من إقامة نقطة إطفاء كوم زمران ،

حيث إن القرية وتوابعها فى أمس الحاجة إلى هذا المشروع .

٤- أن المشروع ذو نفع عام والتخصيص بالمجان .

٥- أن الاعتماد المالى متوفر .

رسم كروكى للموقع



للجنة :



- ١-
- ٢-
- ٣-
- ٤-

رئيس القسم الهندسى

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١١٢٢ لسنة ٢٠١٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١١ بحل المجالس الشعبية المحلية ؛
وبناءً على طلب محافظ البحيرة ؛
وعلى ما عرضه وزير التنمية المحلية ؛

تقرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة الأولى من قرار محافظ البحيرة رقم ٦٨١ لسنة ٢٠٠٩

النص الآتي :

"تخصص قطعة الأرض البالغ مساحتها ٣ قراريط و ٣, ١٢ سهم والواقعة بحوض القطاع
بناحية أبو الخزر التابعة لزمام جمعية دمسنا المملوكة للوحدة المحلية لقرية دمسنا -
مركز أبو حمص (تبرع المواطن / محمد رمضان أبو رية) ، للهيئة القومية لمياه الشرب
والصرف الصحي لإقامة محطة رفع صرف صحي بالناحية المذكورة عليها ، وحدودها كالتالي :

الحد البحري : أرض زراعية ملك / عبد الحميد محمود زهران بطول ٢٥ م .

الحد القبلي : أرض زراعية ملك المتبرع بطول ٢٠ م .

الحد الشرقي : أرض زراعية ملك المتبرع بطول ٢٥ م .

الحد الغربي : منزل قائم ملك المتبرع بطول ٢٠ م .

وذلك حسب الحدود والأبعاد الواردة في الكروكي المرفق" .

(المادة الثانية)

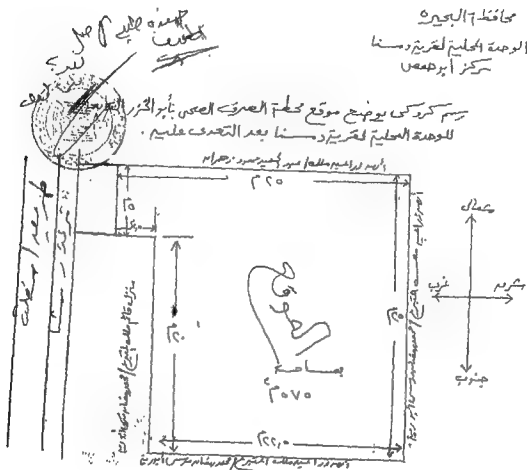
يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٤٣٤ هـ .

(الموافق ٥ أكتوبر سنة ٢٠١٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / حازم الببلاوي



جميع المواقع والكيفيات بعد التعديل :

- ١- الحد البحري : أحمد زكريا محمد مله / مدير المركز ومود زهران بطول ٢٥٠ .
- ٢- الحد القبلي : أحمد زكريا محمد مله / مدير المركز ومود زهران بطول ٢٥٠ .
- ٣- الحد الشرقي : أحمد زكريا محمد مله / مدير المركز ومود زهران بطول ٢٥٠ .
- ٤- الحد الغربي : أحمد زكريا محمد مله / مدير المركز ومود زهران بطول ٢٥٠ .



مفتي الموقع

القسم الهندسي

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠١٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣ ؛
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٤٠ لسنة ٢٠٠٨ بتقرير صفة النفع العام
لمشروع ازدواج طريق دمياط/ رأس البر ؛
وعلى ما عرضه محافظ دمياط ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٤٠ لسنة ٢٠٠٨
باعتبار مشروع ازدواج طريق دمياط/ رأس البر من أعمال المنفعة العامة النص الآتى :
(يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع ازدواج طريق دمياط/ رأس البر فى المسافة
من هاويس دمياط حتى مدخل رأس البر بطول ١١,٥ كم وعرض ٢٠ متراً لتكون
بسطح ١٤ فدائاً و٦ قرارات و ١٢,٥ سهم) .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٥ أكتوبر سنة ٢٠١٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ حازم الببلاوى

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٣/٦٥

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٢٥٢٠٤ س ٢٠١٣ - ١٦٠٤

